الأمم المتحدة

A/C.2/57/8

الجمعية العامة

Distr.: General
13 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البندان ٨٦ و ٨٧ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل، بناء على أوامر من حكومتي، وثيقة تأسيس الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية التي استهلت أثناء مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، والذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا (انظر المرفق الأول). ولقد فاق الحماس والدعم الذي حظيت بهما الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية حتى الآن كل التوقعات، بانضمام ٢٩ بلدا و ١٦ منظمة حكومية دولية و ١٣ منظمة من المجموعات الرئيسية التي التزمت بالشراكة. ومرفق قائمة كاملة للاطلاع (انظر المرفق الثاني).

وتقدر حكومة سويسرا بوصفها ممثلة لفريق التركيز المعني بالسنة الدولية للجبال، تقديرا شديدا لو تتفضلون بتعميم الوثائق المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، في إطار البندين ٨٦ و ٨٧ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) جينو س. أ ستاهيلين

السفير

181102 181102 02-69091 (A)
0269091

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

جوهانسبرغ، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية

إحدى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١ - أهداف عامة

حظيت الأهمية التي تتسم بها المناطق الجبلية في العالم بالاعتراف على المستوى الدولي منذ مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢؛ ويتضمن جدول أعمال القرن ٢١ فصلا كرس خصيصا للجبال. فالجبال تشكل ٢٥ في المائة من مساحة الأرض. وهي توفر مع المناطق المحيطة بها موئلا لـ ٢٦ في المائة من سكان العالم ومصدرا للمياه العذبة لنصف الجنس البشري على وجه التقريب. وتتميز الجبال بدرجة عالية من التنوع البيولوجي والثقافي. وعلى الرغم من إمكاناتها الاقتصادية الضخمة في كثير من أنحاء العالم - من حيث الموارد المائية والسياحية على سبيل المثال - فإن معظم المناطق الجبلية مهمشة ومعزولة سياسيا واقتصاديا. ويعاني سكان الجبال من حرمان واضح بالمقارنة مع المناطق الأخرى. وتعني الإدارة المستدامة لموارد الجبال، على وجه الدقة، تمكين سكان الجبال من كسب عيشهم، وتوفير الحماية لهم من الأخطار الطبيعية وزيادة حفظ الموارد الطبيعية، وصون تقاليدهم الاجتماعية والثقافية، ودعم التنمية التي تضع في اعتبارها الخصائص الذاتية للمناطق الجبلية وتضمن أن تجعل مصالح سكان الجبال والمناطق المنخفضة على السواء أجزاء متساوية في أي عقد اجتماعي أساسي.

ويتضمن الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ مجالين برنامجين أو هدفين رئيسيين هما: (١) توليد وتعزيز المعارف عن بيئة النظم الأيكولوجية الجبلية وتنميتها المستدامة و (٢) تشجيع التنمية المتكاملة لمجتمعات المياه، وفرص المعيشة البديلة. وقد أحرز تقدم ملموس أثناء العقد الأخير في اتجاه معالجة المجال البرنامجي الأول بفضل جهود الحكومات، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، ومحفل الجبال، والسنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢، وآلاف من المشتغلين في التنمية. والاقتراح الذي يلي ذلك، والذي أعده عدد من الوفود والمنظمات المهتمة أثناء الدورة الرابعة للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة التي عقدت في بالي، يتناول الأولوية الثانية، وربما الأكثر صعوبة، وهي تحسين فرص المعيشة، وحفظ وإدارة الحالة الطبيعية للجبال في جميع أنحاء العالم، فعليا. وتتمثل الاستراتيجية

المقترحة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف في تحسين وتعزيز دعم قدر أكبر من التعاون والشراكة بين المجموعات الرئيسية، وجميع أصحاب المصالح في الجبال، مثل الجهات المانحة والوكالات المنفذة والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات الجبلية والأكاديميين، وغيرهم من الممارسين الميدانيين. وستظل الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية تسترشد بالأهداف المتفق عليها بوضوح، وستسند عملياتها إلى التزامات يتعهد بها الشركاء ودعم تنفيذ تلك الأهداف عن طريق إيجاد صلات أفضل بين المؤسسات ونظم أفضل للرصد.

وعلى ذلك يتطلب تنفيذ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، وفقا لاقتراح الأمين العام الوارد في تقريره المتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تحسين ذلك التنفيذ بتدعيم التعاون الدولي الجاري بالفعل منذ عام ١٩٩٢، بالاستفادة من التجارب الإيجابية الكثيرة التي تمت أثناء السنة الدولية للجبال، ٢٠٠٢، وبالدخول في عدد أكبر من الشراكات الرسمية.

ويقتضي ذلك أن تركز البلدان، والمجتمع الدولي، وسائر الشركاء ذوي الصلة على التنفيذ الفعال للإجراءات التي أعطيت الأولوية في إدارة النظم الأيكولوجية للجبال عن طريق التنمية المستدامة، ومعالجة الفقر المزمن في المناطق الجبلية من خلال برامج ومشاريع ملموسة بدعم كاف من جميع أصحاب المصالح. وينبغي أن تصبح الشراكات الإقليمية، والشراكات الخاصة بالسلاسل الجبلية، والشراكات والخطط الوطنية، هي القوة الدافعة في تحديد مجالات الأولوية في العمل وبناء كتلة من الشراكات على المستوى الدولي وستكون الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية أداة لتنفيذ خطة العمل التي اقترحها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة على النحو المتفق عليه في الفقرة ٤٢ المتعلقة بالجبال:

”توفر النظم الإيكولوجية الجبلية الدعم لأنواع محددة من سبل العيش وتشتمل على موارد هامة من مستجمعات المياه والتنوع البيولوجي، وعلى نباتات وحيوانات نادرة. ويتسم العديد منها بالهشاشة والضعف ويحتاج إلى حماية خاصة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. ويقتضي الأمر اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل ما يلي:

(أ) وضع وتشجيع برامج وسياسات ونهج تشمل التنمية الجبلية المستدامة بعناصرها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون الدولي للاستفادة من آثاره الإيجابية على برامج القضاء على الفقر ولا سيما في البلدان النامية؛

(ب) تنفيذ برامج للتصدي، عند الاقتضاء، لإزالة الأحراج وتآكل التربة وتدهور الأرض وفقدان التنوع البيولوجي وانقطاع تدفقات المياه وانحسار الأنهار الجليدية؛

(ج) القيام، عند الاقتضاء، بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين تشتمل على استثمارات من القطاعين العام والخاص لرفع الظلم عن المجتمعات المحلية الجبلية؛

(د) تنفيذ برامج تشجع التنوع والاقتصادات الجبلية التقليدية، وسبل العيش المستدامة ونظم الإنتاج الصغيرة الحجم بما يشمل برامج تدريب خاصة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية وتقوية الأسواق وتخطيط الاتصالات والنقل مع مراعاة ما تتسم به الجبال من طبيعة حساسة بوجه خاص؛

(هـ) تشجيع مشاركة المجتمعات الجبلية وإشراكها بصورة كاملة في اتخاذ القرارات التي تمسها وإدماج معارف السكان الأصليين وتراثهم وقيمهم في جميع مبادرات التنمية؛

(و) تعبئة الدعم الوطني والدولي للنهوض بالبحوث التطبيقية وبناء القدرات وتقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل التنفيذ الفعال للتنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية الجبلية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومعالجة مشكلة الفقر في أوساط السكان الذين يعيشون في الجبال بتنفيذ خطط ومشاريع وبرامج ملموسة بدعم كاف من أصحاب المصالح وتستلهم روح السنة الدولية للجبال ٢٠٠٢.

وستتوسع الشراكة على نحو أكبر، بدءا من قمة بيشكيك العالمية للجبال، وسينظر إليها كأداة مرنة ومتطورة، مفتوحة أمام إضافة موضوعات جديدة، منها على سبيل المثال، إنتاج الطاقة واستخدامها على نحو مستدام، وحفظ التراث الثقافي والقيم الروحية، وتخفيف حدة التعرض للكوارث الطبيعية والحد من الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ والتخطيط لسياسات استخدام الأرض وإدارتها، وحماية الحالة الطبيعية للجبال، وتوليد المعرفة وتعزيزها ونشرها، إلخ.

ويعد التعاون الإقليمي أداة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وذلك في ضوء ما تتسم به المناطق الجبلية من طابع عابر للحدود على نحو ما بينته اتفاقية جبال الألب. وينبغي تعزيز الصلة بين الصكوك الدولية القائمة، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة

بتغير المناخ، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وغيرها من الصكوك ذات الصلة، ولنأخذ مثالا على ذلك التركيز الخاص على النظم الأيكولوجية الجبلية الذي جرى في المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢ - العلاقة مع جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج التي انتهت إليها المفاوضات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الهدف من الشراكة المقترحة هو إيجاد طريقة لمواصلة تنفيذ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ ووثيقة النتائج التي انتهت إليها المفاوضات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مع مراعاة المشاركة المتنامية من جانب الجهات الفاعلة العالمية كالمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبحثية. وتمثل الشراكة نتيجة من النوع الثاني لمؤتمر القمة.

٣ - الشركاء المحتملون

ينظر إلى الشراكة الدولية على أنها تحالف جامع يمكن أن ينضوي بظله جميع الشركاء في شراكات فرعية محددة تبعا لاهتماماتهم وكفاءاتهم وإرادتهم. ويمكن تنظيم شراكات فرعية كهذه، حول مجالات عمل مواضيعية (كالحفاظ على التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر، الخ) أو حول المناطق الجغرافية أو شواغل المؤسسات (كالسياسات والقوانين المتعلقة بالجبال).

ومن خلال الاستفادة من الخبرة في تنفيذ الفصل ١٣، وبالنظر إلى الاختلاف والتنوع الواسعين للقضايا والجهات الفاعلة المعنية بخطة العمل المستدامة لتنمية الجبال، من الضروري إيجاد توازن دقيق بين المرونة والبنية. ويشكل هذا التوازن مفهوما أساسيا يتوقف عليه نجاح الشراكة. لذا، يقترح الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من خبرة الشبكات والمؤسسات الحالية في تعزيز أوجه التآزر والفاعلية والعمل تدريجا على إشراك شركاء آخرين في عمل متضافر. وبناء شراكة فعالة يستلزم أيضا العمل بشكل مشترك مع شركاء جدد، لا شيء يربطهم عادة بالجبال أو بالقضايا المتعلقة بالجبال.

ويمكن للشركاء المحتملين أن يكونوا من:

- الدول

- اللجان الوطنية المعنية بالسنة الدولية للجبال[1]
- السلطات المحلية
- المنظمات الدولية/وكالات الأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والمنظمة العالمية للسياحة وشركة الإنديز المالية والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية ومراكزه وفروعه (المركز الدولي للبطاطا والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية)، الخ.
- المنظمات الإقليمية: مجموعة ''أصدقاء الجبال'' التابعة للبرلمان الأوروبي، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية في أمريكا الوسطى، والاتحاد الأوروبي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومؤتمر الوزراء الأفارقة للبيئة والتنمية، واللجنة المشتركة بين الدول المعنية بالترويج للمعارف وتعليم البالغين برابطة الدول المستقلة، والمجلس المشترك بين الدول للتنمية المستدامة لآسيا الوسطى، والمركز البيئي الإقليمي لآسيا الوسطى، الخ.
- المنظمات غير الحكومية: منتدى الجبال ومعهد الجبال ومركز بانف للزراعة الجبلية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والحفظ الطبيعي الدولي، والصندوق العالمي للأحياء البرية، والجمعية الوطنية لنخبة الجبال، والجمعية العالمية لسكان الجبال، ويورومونتانا، واتحاد التنمية المستدامة في الإقليم الإيكولوجي للأنديز، ورابطة الجبال الأفريقية، ومنظمة الأرض ٣٠٠٠، وشبكة آغا خان الإنمائية، ومنظمة إلفيتاس، واللجنة الدولية لحماية جبال الألب، وجمعية (زنابي) الدولية، الخ.
- القطاع الخاص: المنتدى الاقتصادي العالمي، وغرفة التجارة الدولية وفروعها.
- الجامعات ومعاهد الأبحاث (برن وانسبرَك وفيينا ودنفر وبيرث وبازل وشامبري ومركز إدارة الموارد في كولورادو، الخ).
- جمعيات المزارعين وغيرهم من مستخدمي الموارد الطبيعية للجبال.

(١) خمسة وستون بلدا تقريبا حتى الآن أنشأ أو في طور إنشاء لجنة وطنية معنية بالسنة الدولية للجبال لعام ٢٠٠٢. ويمكن لهذه الكيانات أن تضطلع بدور إيجابي للغاية في تفعيل الشراكة لفترة ما بعد عام ٢٠٠٢.

- مجموعات رئيسية أخرى.

٤ - مبادئ العمل

يسهم كل شريك في أهداف هذه الشراكة وفقا لأولوياته ويكون مسؤولا بالكامل عن أعماله. ولن تقوم هذه الشراكة بتنسيق أعمال أعضائها أو بإناطة مهام ومسؤوليات محددة بهم، بل ستوجد حلقات الوصل بين الأنشطة القائمة وتخلق أشكالا من التآزر والتكامل تحقيقا لقدر أكبر من التجانس والمنفعة.

تكون جميع الأعمال المضطلع بها ضمن هذه الشراكة على صلة مباشرة بالفقرة ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ وبالجزء ذي الصلة من وثيقة النتائج التي انتهت إليها المفاوضات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

يُضطلع بالأعمال ضمن هذه الشراكة عند الطلب.

يمكن للأعمال المضطلع بها ضمن هذه الشراكة أن تكون على كل من المستويات المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

يستند التنفيذ الفعال والتعاوني للتنمية المستدامة للجبال إلى الشراكات الحالية والناشئة وإلى الحوار بين أصحاب المصلحة، وهو سيستلزم مركز تواصل مشترك يسهل الوصول إليه. ومن الضروري دعم الشبكات الحالية، ولا سيما منتدى الجبال، بغية تقديم خدمات فعالة سواء من حيث الاتصالات أو من حيث المعلومات ذات الصلة.

٥ - التعهدات

سيستلزم التطبيق الفعال والشامل للتنمية المستدامة للجبال تعهدا حقيقيا ومستمرا من جميع الشركاء المهتمين. ومع أن العديد من المؤسسات والمنظمات والحكومات تسهم حاليا في دعم التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، فستبرز الحاجة إلى طائفة من الشركاء الجدد، لإحراز نتائج أكثر فعالية وأوسع نطاقا. لذا فإن القيام بشكل أولي بتحديد وتقييم الشركاء العاملين حاليا والمحتملين أمر ضروري لإيجاد صلة الوصل بين الأنشطة الحالية ولخلق حالات تآزر. وستتطلب أيضا ترتيبات الشراكة الناجحة تعهدا طويل الأجل من قبل المعنيين.

وكل شريك مدعو إلى تقديم وصف موجز للمساهمات والتدابير التي يعتزم القيام بها من أجل تنفيذ الأهداف الوارد وصفها في الجزء ١ أعلاه، في ما يتعلق بالنقاط التالية:

- مجالات العمل المواضيعية

- مجالات العمل الإقليمية
- المقاصد والأهداف والنتائج المحددة المتوقعة من الإجراءات المتخذة
- الشركاء المقترَحون
- أنواع الأنشطة ونطاقها مثل بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية الخ
- الآثار والطرائق المالية (مثل أن تكون على أساس ثنائي أو عبر المؤسسات المتعددة الأطراف)
- الجداول الزمنية
- ترتيبات الرصد
- شخص الاتصال: العنوان/الهاتف/البريد الإلكتروني، الخ.

٦ - ترتيبات الرصد

بالنظر إلى الاختلاف والتنوع الواسعين للقضايا والجهات الفاعلة، لا يُعتزم رصد الشراكة عموما خلال مرحلة تكوينها. بيد أن من الأساسي أن تنشئ كل شراكة فرعية طرائق الرصد الخاصة بها. وينبغي لترتيبات الرصد أن تركز على اتخاذ إجراءات محددة، وبالإمكان تضمينها تقييما للتغييرات التي تطرأ على مناخات الجبال ورفاه الناس (كمستويات الفقر مثلا). وينبغي للشفافية الكاملة أن تكون المبدأ المعمول به. كما ينبغي الإعلان عن جميع التقييمات المحددة. وبالإمكان تنظيم ونشر الاستعراضات المماثلة لما أحرز من تقدم ونتائج. ويشكل بناء القدرات داخل المناطق والبلدان لإجراء رصد فعال عنصرا هاما، نظرا إلى التشديد على كل من الصعد الإقليمي والوطني ودون الإقليمي على تحديد خطة العمل وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تنمية الجبال.

وينبغي أن تكون قد وضعت في نهاية المطاف آلية شاملة لرصد الشراكة، تكون حلقة الوصل للرصد العام لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٧ - استعراضات السياسة العامة

سيكون إجراء استعراضات منتظمة (مثلا خلال اجتماعات لجنة التنمية المستدامة وغيرها من المنتديات الإقليمية أو الدولية) أمرا ضروريا لمراعاة التجارب الماضية وتكييف الاستراتيجيات مع الأوضاع المتغيرة. وبالإمكان عقد مؤتمرات إلكترونية من أجل تبادل ونشر الخبرات والدروس المستخلصة.

٨ - التنفيذ والتنسيق

أدى الفريق المشترك بين الوكالات المعنية بالجبال دورا هاما في الترويج لخطة الجبال. وينبغي لهذا الفريق أن يجتمع بشكل منتظم مع جميع الشركاء المهتمين.

وعلى الصعيد القطري يكون التنسيق من مسؤولية الحكومة الوطنية التي تلقى دعم المنظمات الدولية وتعمل بالتعاون الوثيق مع مجموعات المجتمع المدني.

وينبغي العمل على جميع الصعد لتعزيز أو إنشاء آليات مؤسسية ملائمة وتعاونية من أجل كفالة متابعة الإجراءات المتخذة بفعالية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من اللازم على الصعيد العالمي إنشاء فرقة عمل صغيرة تكفل التصدي بشكل كاف للشواغل المواضيعية والجغرافية والمؤسسية الرئيسية الواردة في خطة الجبال طوال تطور هذه الشراكة وازدياد طابعها التشغيلي.

المرفق الثاني

التعهدات المقدمة إلى الشراكات الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية (اعتبارا من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)

البلدان:

إثيوبيا، الأردن، أفغانستان، آندورا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، بوتان، بيرو، تونس، جورجيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، غانا، فرنسا، فترويلا، قيرغيزستان، ليختنشتاين، ليسوتو، المكسيك، موناكو، النمسا، نيبال، يوغوسلافيا.

المنظمات الحكومية الدولية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المركز الدولي للبطاطا، المعهد الدولي لبحوث الماشية، المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالتنمية، المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، مركز التنمية والبيئة، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، أمانة اتفاقية محاربة التصحر، مصرف التنمية الآسيوي، البنك الدولي، ومركز بحوث التنمية الدولية.

المجموعات الرئيسية:

منتدى الجبال، مركز بانف للزراعة الجبلية، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، الاتحاد الوطني المشترك للمجتمعات الجبلية، يورومونتانا، اللجنة الوطنية الدولية للأبحاث في جبال الألب، الصندوق العالمي للطبيعة – المنظمة الدولية، المرصد الأوروبي للغابات الجبلية، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤسسة طبطبا، والاتحاد العالمي لصعود الجبال وتسلقها.